

## إلى متى يستمر دعم وإعطاء سلف للكهرباء من أموال المودعين؟

سؤال طرحه رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس مؤخرا ضمن تصريح وبطرحه معه كل اللبنانيين من أصحاب الودائع الذين وثقوا بالنظام المصرفي اللبناني، حيث اقتطعوا مبالغ صغيرة من رواتبهم وتعويضاتهم لتقييمهم في المستقبل شر العوز في بلد يفتقد الى كل أنظمة الحماية الاجتماعية، لكن ماذا حصل؟ احتجزت الأموال في البنوك وخسرت 75% من قيمتها، وما هم «ينقطنون» بها المودعين حيناً وفق التعميم 151 أو وفق التعميم 158 الذي يشجعون الناس عليه ليتخلصوا من عبئها. بددوا وهدروا وما زالوا يمدّون يدهم على هذه الأموال إمّا لسياسات دعم غير مجدية أو في «مزراب» الأول للهدر هو قطاع الكهرباء. علت أصوات نيابية مطالبة بوقف إعطاء سلفات خزينة لكن مدّ اليد استمر بعد الـ200 مليون دولار وسيستمر على ما يبدو مسلسل الدعم تحت وطأة التهديد بالعملة الشاملة لكن الى متى؟

نعرف ان إصلاح الكهرباء هو على رأس الإصلاحات المطلوبة من قبل صندوق النقد الدولي وان رئيس الحكومة نجيب ميقاتي مدرك لأهمية إصلاح هذا القطاع، وكذلك وزير الطاقة وليد فياض يعلم وهو يسابق الوقت مع الحكومة ويقوم بجولات الى مصر، التي رشحت عنها نتائج جيدة لزيادة كميات الغاز الى لبنان، والأردن. نعم هناك جهد يبذل لكن كل ذلك يتطلب وقتاً ولن تأتي الحلول بين ليلة وضحاها، فهل سيستمر مد اليد الى أموال المودعين لتبديد ما تبقى منها، هل هو أمر مقبول؟ اليس الأجدى بالحكومة البحث عن موارد خارجية وعد بها المجتمع الدولي؟ وكما سيستغرق من الوقت إنجاز حلّ لمعضلة الكهرباء ليرتاح الجميع؟

مصدر نيابي رأى في جهود وزير الطاقة حلولا مؤقتة آنية لا تفي بالغرض لأنّ المطلوب الحل الجذري والنهائي لملف الكهرباء، وهو يتمثل بتنفيذ القانون 2002/462 والبدء بالإصلاحات، التحضير لخطة التعافي الاقتصادي وأن تحظى بموافقة صندوق النقد الدولي.

وردّا على سؤال كم سيستغرق الحلّ النهائي والى متى سيستمر المسّ بأموال المودعين؟ قال المصدر ان لا خيار آخر حين يكون التهديد اما إعطاء سلفة خزينة أو العتمة الشاملة في لبنان.

من جهته، النائب محمد الحجار قال ان العالم مستعد لمساعدتنا في إصلاح الكهرباء، مشيراً الى ان شركتي «جنريك الكتريك» و«سيمنس» حيث ابدنا أمامنا في مجلس النواب العام الماضي الجهوزية للإستثمار عبر تركيب معامل تعمل على الغاز مع تأمين الوقود لها على ان تدفع لهم الدولة على الكيلواط ساعة قرابة 7 سنتات، لكن شرطهم كان أن نبدأ بالإصلاحات للأسف لا أحد يثق بالدولة اليوم بعد كل ما وصلنا إليه.

أما الشق القانوني فأوضحه المحامي الدكتور بول مرقص رئيس مؤسسة جوستيسيا، معتبراً «ان أي مساس إضافي بأموال المودعين مخالف للمادة ١٥ من الدستور التي «تقدّس» الملكية الخاصة، وكذلك القوانين لا سيما منها الموجبات والعقود والتجارة» لافتاً الى أن التصرف المذكور هو من باب إساءة الأمانة وقابل للطعن به، كما أنه يرتقي إلى حدّ الجريمة التي يتوجب محاسبة المسؤولين عن ارتكابها. مشيراً الى أن تفعيل مصرف لبنان لنصوص قانون النقد والتسليف المانعة للمسّ بالاحتياطي المتبقي يأتي في إطار استدراك أي مسؤولية، ولضرورة لفت نظر السلطة إلى مخاطر التمويل والاقتراض الذي ذهب إليه.

والغريب هو تحميل جزء من الشعب (المودعون) الذين جنوا أموالاً مشروعة، إخفاقات مسؤولين أثروا إثراء غير مشروع على حساب اللبنانيين وتحميلهم حاجات جميع الناس من العموم.. لماذا؟

ولفت د. مرقص ان المسار القضائي الذي سلكه البعض منهم بوجه المصارف قد لاقى تجاوبا خجولا من قبل قضاة العجلة، وكذلك من قبل محاكم الاستئناف لصالح المصارف، وإن قرارا استئنافيا جريئا صدر منذ فترة لصالح المودع ألزم المصرف بتحويل الوديعة بكاملها الى الخارج، لكن قبل أن نقول انه اجتهاد قضائي ثابت قد أرسى، علينا انتظار ما يؤول إليه هذا القرار الاستئنافي في غضون الفترة المقبلة لإعطاء إجابة نهائية على ثبات التوجه القضائي لا سيما أن تكراره قد يؤدي إلى إفلاس فعلي للمصارف بسبب نقص السيولة بالدولار.

[aliwaa.com.lb](http://aliwaa.com.lb) إلى متى يستمر دعم وإعطاء سلف للكهرباء من أموال المودعين؟ | خاص | جريدة اللواء